الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الاتحاد البرلماني الإفريقي
الأمانة العامة

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر العاشر

للحوار البرلماني العربي ــ الإفريقي

أديس أبابا – جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

8 – 10 كانون الثاني/ يناير 2003

الاتحاد البرلماني الإفريقي
الاتحاد البرلماني العربي

البيان الختامي الصادر عن
المؤتمر العاشر
للحوار البرلماني العربي ــ الإفريقي
أديس أبابا – جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
8 – 10 كانون الثاني/ يناير 2003

البيان الختامي

تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس جيرما. جيورجيس، رئيس جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وبحضوره، وبدعوة كريمة من مجلس ممثلي الشعب في أثيوبيا، انعقد في أديس أبابا المؤتمر البرلماني الإفريقي، العربي العاشر في الفترة من 8 إلى 10 كانون الثاني/ يناير / 2003. وقد شاركت في أعمال هذا المؤتمر وفود تمثل البرلمانات والمجالس الإفريقية والعربية في البلدان الآتية:

الأردن، الجزائر، أنغولا، الكاميرون، تشاد، العربية السعودية، السودان، عمان، العراق، فلسطين، تونس، الكويت، كونغو، الكونغو الديمقراطية، كوت دوفوار، قطر، مصر، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، السنغال، ناميبيا، أفريقيا الوسطى، المغرب، أثيوبيا، رواندا، بوركينا فاسو، بوروندي، مالي، لبنان، اليمن، النيجر، غينيا.

كما شارك في المؤتمر بصفة مراقب ممثلو كل من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية الآتية:
الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، البرلمان الأوروبي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

جلسة الافتتاح

عقدت جلسة الافتتاح في مبنى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. وحضر جلسة الافتتاح، فضلاً عن أعضاء الوفود المشاركة، أعضاء من الحكومة الأثيوبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى أثيوبيا ولفيف من المدعوين والضيوف.

وقد ألقى صاحب الفخامة جيرما. جيورجيس، رئيس جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، كلمة في جلسة الافتتاح، رحب في مستهلها بالوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني الإفريقي، العربي العاشر، مشيراً إلى أن المؤتمر يعقد في زمن التحديات بالنسبة للاتحادين. وإن جدول أعمال المؤتمر سوف يناقش كثيراً من القضايا الراهنة والهامة بما فيها احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإيجاد حل للمسألة العراقية من خلال الأمم المتحدة ووقف هجرة الأدمغة من البلدان الإفريقية والعربية وأشار فخامته إلى أن المؤتمر سيتناول أيضاً موضوع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي والشراكة الاقتصادية التي يجب أن يوليها البرلمانيون اهتماماً خاصاً. وهنأ فخامة الرئيس جيورجيس البرلمانيين الأفارقة والعرب على عملهم في تعزيز الشراكة بين الاتحادين وتعميق العلاقات بين برلمانات البلدان الإفريقية والعربية.

وإن المؤتمر قد استمع قبل ذلك إلى كلمة صاحب السعادة السيد فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب التونسي، رئيس المؤتمر البرلماني الإفريقي، العربي التاسع، ألقاها بالنيابة عنه السيد الدكتور محمد الصالح الزارعي، رئيس الوفد التونسي في المؤتمر. وقد استهل السيد المبزع كلمته بتقديم الشكر إلى أثيوبيا على حسن الاستقبال والوفادة. ثم أوضح أن التحولات العميقة التي يشهدها عالم اليوم تدعونا إلى اعتماد مبادرات إقليمية تدعم التعاون الإفريقي العربي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كذلك أوضحت كلمة السيد المبزع أن عالم اليوم هو عالم الأقطاب والتجمعات الإقليمية. وأن ضمان بقائنا في العالم الجديد يقتضيان منا، عرباً وأفارقة، أن نوحد جهودنا ونعبئ مواردنا المشتركة من أجل اكتساب المزيد من المناعة والاقتدار.

ونوّه السيد المبزع بأن للمجالس النيابية العربية والإفريقية دوراً متميزاً في ترسيخ أسس التضامن بين بلداننا وتوفير فرص أثمن للمناعة والتقدم. وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه يتعين علينا تطوير المؤتمر البرلماني

الإفريقي، العربي هيكلياً وممارسة حتى يواكب التغيرات المسارعة. واعتباراً للأهمية المتزايدة التي باتت تحظى بها الدبلوماسية البرلمانية فإننا مدعوون للبحث عن صيغ جديدة لتيسير الاتصالات بين البرلمانات الأعضاء في اتحادنا لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق.

وفي المجال السياسي أكدت كلمة السيد المبزع مساندة نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة كاملة، وخاصة حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. والعمل على تأمين الحماية للشعب الفلسطيني وتوفير الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات كسبيل لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم لشعوب العالم كافة. كذلك ينبغي التقدم في معالجة القضية العراقية بالطرق السلمية من خلال الحوار بين الأمم المتحدة والعراق لحل المسائل العالقة.

وفي ختام كلمته أشار السيد المبزع إلى أن على المجتمع الدولي التعاون المشترك ضد الإرهاب ومعالجة أسبابه على أساس مقاربة كاملة قوامها الحوار والتعاون وتجاوز ازدواجية المعايير وتحديد القواسم المشتركة لمقاومة الإرهاب.

وتحدث في جلسة الافتتاح أيضاً سعادة السيد ابراهيم بوبكركيتا، رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية مالي الذي استهل كلمته بالإعراب عن عميق الشكر والامتنان إلى فخامة الرئيس الأثيوبي والبرلمان الأثيوبي على حسن الضيافة وحرارة الاستقبال. ثم أشار السيد كيتا إلى أن المؤتمر ينعقد في لحظة هامة تشهد فيها القارة الإفريقية تقدماً سريعاً نحو إنشاء الاتحاد الإفريقي.

كذلك أوضح السيد كيتا أن المشكلات والتحديات في البلاد الإفريقية والعربية تتشابه، وأن الوضع المحزن الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والقمع الذي تمارسه إسرائيل ضده يمثلان إهانة لكل الشعوب الإفريقية. وإن معاناة الشعب العراقي تحتم تعاوناً مشتركاً لدعم الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إيجاد حل للمسألة العراقية من خلال الأمم المتحدة وفي إطار الشرعية الدولية.

وحول التعاون الإفريقي العربي في مختلف الميادين أشار السيد كيتا إلى أن على الأفارقة والعرب الاستفادة من الروابط الثقافية والحضارية والاقتصادية الموجودة بين مجتمعاتهم لتحقيق تنمية إفريقية، عربية مشتركة تعطي الأولوية لمحاربة الفقر الذي يعوق كل أشكال التنمية. ويجب أن تشمل الشراكة الإفريقية، العربية قطاعات التعليم والصحة والزراعة لزيادة مداخيل الشعوب. وأبرز السيد كيتا دور البرلمانيين

والاتحادات البرلمانية في وضع أهداف التنمية الإفريقية العربية ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للبلدان الإفريقية والعربية وفي تعزيز التضامن الإفريقي العربي في المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وبعد ذلك ألقى سعادة الأستاذ أحمد ابراهيم الطاهر، رئيس المجلس الوطني السوداني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، كلمة أعرب في مستهلها عن الشكر الجزيل لجمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لاستضافتها أعمال المؤتمر. وأشار الأستاذ الطاهر في كلمته إلى أن الصلات العربية الإفريقية تمتد إلى قرون وحقب موغلة في القدم وأن هذه الصلات تزداد رسوخاً يوماً بعد يوم.

وفي حديثه عن الوضع الدولي أوضح السيد الطاهر أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، 2001 تمثل خطاً فاصلاً بين عهدين: عهد يسود فيه القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية، وعهد انهارت فيه تلك المفاهيم وحل محلها منطق القوة وحده. وقد انعكس ذلك بصورة حادة على أرض فلسطين وأرض العراق حيث غابت الرقابة الدولية وسكت الضمير العالمي عن الجرائم غير المسبوقة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. كما تجري الاستعدادات الأمريكية لشن حرب غير مبررة على العراق برغم معارضة أغلبية شعوب العالم.

ودعا السيد الطاهر في كلمته إلى اتخاذ موقف قوي يعبر عن شعوب أفريقيا والوطن العربي في رفض الحرب وويلاتها والعودة إلى منبر الأمم المتحدة لتقرير أمور الحرب والسلام. كما دعا إلى إنهاء النزاعات القائمة في سيراليون ومنطقة البحيرات في أفريقيا الوسطى وثمّن الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في السودان.

وأشار السيد الطاهر إلى أن المرحلة القادمة في أفريقيا هي مرحلة الوحدة والتعاون والنماء. وهنأ القادة الإفريقيين بميلاد الاتحاد الإفريقي وأجهزته، ودعا إلى دعم هذا الاتحاد والعمل لقيام البرلمان الإفريقي. كما دعا إلى تعزيز الصلات بين البلدان الإفريقية وتحسين النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإقامة الشورى والديمقراطية وتنمية القدرات البشرية من أجل شراكة أكثر متانة واستغلال أفضل لموارد القارة.

وتحدث في جلسة الافتتاح أيضاً سعادة السيد أتو داويت يوهانيس، رئيس مجلس ممثلي الشعب في جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية. الذي استهل كلمته بالإشارة إلى أن انعقاد المؤتمر هو مواصلة للجهد التاريخي في تعبئة الإرادة الخيرة في إفريقيا والعالم العربي من أجل تدعيم المصالح المشتركة لشعوبنا.

وأضاف السيد يوهانيس القول إنه مع نشوء الدول العصرية تحملت شعوبنا تغييرات تاريخية من خلال التحكم الاستعماري والإمبريالي وتعقيدات ما بعد الحرب الباردة. ولكن شعوبنا قد صمدت، وهي فخورة اليوم بأنها حافظت على هوياتها وثقافاتها.

وحول القضايا المطروحة أمام المؤتمر أشار السيد يوهانيس إلى أنها قضايا هامة ويجب أن تعالج برؤية واقعية وجدية. فالقضية الفلسطينية التي واكبت هذا المؤتمر منذ نشوئه لم تجد مع الأسف حتى الآن حلاً لها. كذلك سيهتم المؤتمر بالجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للمسألة العراقية عن طريق الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن المجتمع الإنساني قد تطور في القرن 21 إلى درجة يستطيع معها إيجاد حلول سلمية للنزاعات من خلال الأمم المتحدة.

وأضاف السيد يوهانيس أن أمام المؤتمر فرصة فريدة لدعم التحولات الإيجابية الجارية في أفريقيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وفي ختام كلمته تمنى السيد يوهانيس لأعضاء المؤتمر النجاح في مداولاتهم وأعرب عن أمله في أن يكون المؤتمر حجر الزاوية في تعزيز الأخوة الإفريقية العربية.

تحدث في جلسة الافتتاح أيضاً السيد أمارا إيسي، الرئيس المؤقت للاتحاد الإفريقي الذي عبر عن اهتمام منظمته بنشاط البرلمانات الإفريقية والعربية، وذكّر بأن برلمان عموم أفريقيا هو أحد هياكل الاتحاد الإفريقي، ومن هنا تبرز أهمية إسهام البرلمانيين في ترقية تكامل القارة وتحسين التعاون بين الأقاليم المختلفة. ثم دعا السيد إيسي إلى تعاون قوي بين المنطقة الإفريقية والعالم العربي وتجاوز المشاكل التي يمكن أن تظهر، وشدد على ضرورة مواجهة تحديات الفقر التي يمكن التغلب عليها بفضل الموارد التي تتمتع بها المنطقتان.

وفي ختام كلمته حث السيد أمارا إيسي البرلمانيين على التصديق على بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا.

ألقت السيدة لالابن بركة مساعدة السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية كلمة في جلسة الافتتاح أشارت فيها إلى أهمية تقوية التعاون الإفريقي العربي في مختلف ميادين الحاكمية الديمقراطية، وأشارت السيدة بن بركة إلى أنه من الصعب إيجاد بلد إفريقي أو عربي لم يعلن التزامه المبدئي

بمبادئ الحاكمية الديمقراطية التي تشتمل أساساً على: نظام التمثيل السياسي القائم على التعددية والتنافس الانتخابي المستند إلى الصدقية والشفافية، وعلى النظام الدوري لاختيار وانتخاب القادة السياسيين وعلى فصل السلطات، وترك المجال واسعاً لحركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وحرية الإعلام وتحسين أوضاع الحريات السياسية وغيرها.

وأوضحت السيدة بن بركة أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2002 قد أوضح أن الحاكمية الديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحسين التنمية البشرية، كذلك أوضحت المتحدثة أن هذه الحاكمية ستبقى هشة وغير مستدامة عندما تواجه ظروفاً موضوعية غير ملائمة كالفقر والجوع والاقتصادات الهشة والحروب والبطالة الواسعة وغيرها. ودعت في ختام كلمتها إلى أن يعالج التعاون الإفريقي العربي هذه الآفات الخطيرة.

واستمع المشاركون في جلسة الافتتاح إلى رسالة وجهها إلى المؤتمر السيد بات كوكس رئيس البرلمان الأوروبي أشار في مستهلها إلى أن المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي قد أصبح منبراً هاماً تناقش فيه القضايا ذات الاهتمام المشترك ومن بينها السلم والتنمية، وأنه من المهم جداً في ظروف التوتر الدولي المتصاعد في الشرق الأوسط وإفريقيا أن يسمع صوت الشعوب من خلال ممثليها المنتخبين.

وأشار السيد كوكس إلى أنه من المفيد جداً أن يجمع المؤتمر في رحابه برلمانيين يمثلون شعوباً من مختلف الأديان ومن مستويات دخل مختلفة للإسهام في تحقيق التفاهم المتبادل والتسامح والسلام.

وأوضح السيد كوكس أن البرلمان الأوروبي يقيم علاقات صداقة وثيقة مع إفريقيا والعالم العربي، وأشار إلى أننا منخرطون في عملية التعاون الأوروبي المتوسطي الذي يعمل على تحسين العلاقات السياسية، الاقتصادية بين أوروبا وجيرانها الأقرب من بلدان جنوب وشرق المتوسط. كذلك أشار السيد كوكس إلى أن الاتحاد الأوروبي ودوله ما تزال المصدر الأكثر أهمية للتعاون التنموي في العالم. وأكد السيد كوكس في ختام كلمته أن إفريقياً والشعوب العربية يمكنها أن تجد في البرلمان الأوروبي صديقاً مخلصاً.

جلسات العمل، انتخاب مكتب المؤتمر

في بداية جلسة العمل الأولى وافق المؤتمر بالتصفيق على انتخاب مكتب المؤتمر العاشر على النحو الآتي:

- سعادة السيد أتو داويت يوهانيس، رئيس مجلس ممثلي الشعب في إثيوبيا، رئيساً للمؤتمر.
- سعادة السيد بدر بن أحمد كريم، رئيس وفد مجلس الشورى السعودي، نائباً للرئيس.
- السيد زهير صندوقة، عضو الوفد الفلسطيني، مقرراً عاماً.

كذلك تمت الموافقة على جدول أعمال المؤتمر الذي تضمن البنود الآتية:

1 . انتخاب مكتب المؤتمر (الرئيس، نائب الرئيس والمقرر).
2 . إقرار جدول الأعمال.
3 . تقرير لجنة المتابعة.
4 . تبادل وجهات النظر حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم.
5 . التعاون الإفريقي العربي في:
أ. تصور شراكة إفريقية–عربية شاملة.
ب. وقف حرب إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية وضمان حماية دولية للشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي.
ج. دعم الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إيجاد حل للوضع العراقي في إطار الأمم المتحدة.
د. مساندة التحولات الجارية في إفريقيا من أجل تكاملية ووحدة سياسية واقتصادية.
6 . هجرة العقول الإفريقية والعربية وعواقبها.
7 . التعاون بين الاتحادين خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي:
أ. توحيد المواقف تجاه إصلاحات الاتحاد البرلماني الدولي.
ب. اقتراحات عملية من أجل تحسين التعاون بين الاتحادين والتنسيق بين أنشطتهما.
8 . تشكيل لجنة المتابعة.
9 . تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الحادي عشر.

تقرير لجنة المتابعة

استمع المؤتمر إلى تقرير لجنة المتابعة الذي قدمه السيد زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني ومقرر اللجنة. وتضمن التقرير عرضاً لنشاط اللجنة خلال الفترة ما بين المؤتمرين التاسع والعاشر وتلخيصاً لأبرز النتائج التي تمخضت عن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في كل من الخرطوم (أكتوبر، تشرين أول 2002) وأديس أبابا، (يناير، كانون الثاني 2003). وقد وافق المؤتمر على هذا التقرير وأعرب عن تقديره لنشاط لجنة المتابعة وأكد ضرورة تفعيل نشاطها مستقبلاً.

تشكيل لجنة الصياغة

شكل المؤتمر لجنة صياغة لإعداد البيان الختامي. وضمت اللجنة ممثلين عن البرلمانات الآتية:
من الجانب الإفريقي: السنغال، إثيوبيا، ناميبيا.
من الجانب العربي: الجزائر، مصر، المغرب.

وقد اجتمعت لجنة الصياغة يومي 9 و10 كانون الثاني/ يناير 2003 برئاسة السيد نائب رئيس البرلمان الإثيوبي. واتفقت على المنهج الذي ستتبعه في إعداد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر والقضايا التي سيتضمنها البيان.

وكان المؤتمر قد استمع على مدى يومين إلى مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركين في أعمال المؤتمر الذين عرضوا وجهات نظرهم إزاء القضايا التي تضمنها جدول الأعمال. واستناداً إلى هذه المداخلات وإلى المذكرات المقدمة إلى المؤتمر تم اتخاذ القرارات التالية:

حول الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة

1. يعرب المؤتمر عن قلقه الشديد إزاء الوضع شديد الخطورة الذي يعيشه الشعب الفلسطيني نتيجة الحرب التدميرية المبرمجة والشاملة التي تشنها عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية، ويعلن عن إدانته الشديدة لهذه الحرب الرامية إلى ضرب السلطة الوطنية الفلسطينية وتصفية مقاومة الشعب الفلسطيني والقضاء على انتفاضته الباسلة. كما يستنكر بشدة سياسات إسرائيل وممارساتها

اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا سيما: الاغتيالات المدبرة للمدنيين من الرجال والنساء والأطفال، وهدم المنازل، والاعتقال وتدمير البنية التحتية، والحصار الاقتصادي وحصار القيادة الفلسطينية، ويعد هذه الممارسات خرقاً كبيراً وفاضحاً للقانون الدولي ولجميع المواثيق الدولية والاتفاقات الموقعة. ويدعو إلى توفير حماية دولية فاعلة للشعب الفلسطيني بإرسال قوات دولية.

2. يحيي صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه الإجرامي ويؤكد مساندته لنضال هذا الشعب وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة والمتمثلة بحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة 181، 194، 242، 338، 1397.

3. يدين الإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى منع المجلس المركزي الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني من الانعقاد، ويدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ومن ضمنهم البرلمانيون الفلسطينيون أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني.

4. يستهجن سياسة غض الطرف التي ينتهجها الراعي الأول لعملية السلام، والدعم اللامحدود الذي تقدمه لإسرائيل بالرغم من ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخبة بما فيها تعطيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والحد من قدرة القيادة الفلسطينية على تنفيذ الإصلاح الذي تدعي الإدارة الأمريكية حرصها عليه وتطالب السلطة الوطنية الفلسطينية القيام به. كما يعرب عن أسفه البالغ إزاء عجز المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ويأمل وضع حد لسياسة المعايير المزدوجة.

5 . يرفض المؤتمر قرار الكونغرس الأمريكي اعتبار مدينة القدس الشريف عاصمة لإسرائيل، ويعتبر ذلك القرار خرقاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرارات 252، 268، 478 التي تعتبر القدس جزءاً من الأراضي العربية المحتلة من عام 1967وينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأراضي. كما يدين سياسة إسرائيل الاستيطانية الرامية لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني توطئة لتهويدها.

6. يعرب المؤتمر عن الشكر والتقدير لجميع الشعوب والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية في العالم الذين عبروا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ويدعو إلى تعبئة الرأي العام الدولي بالعمل داخل منظمات المجتمع المدني وبين المثقفين ورجال الإعلام ومنظمات الشبيبة والنساء لإيجاد حركة دعم للنضال المشروع للشعب الفلسطيني.

7 . يؤكد المؤتمر تضامنه الكامل مع سوريا ولبنان ضد التهديدات الإسرائيلية المتوالية، ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري حتى حدود الرابع من حزيران 1967، ومن مزارع شبعا اللبنانية، ويرفض المؤتمر جميع الإجراءات الإسرائيلية لضم الجولان وإحداث تغيير في أوضاعها القانونية والديمغرافية، كما يدعو إلى إطلاق جميع الأسرى والسجناء السياسيين العرب من السجون الإسرائيلية.

8 . يعلن المؤتمر عن تقديره الكبير للمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية في آذار/ مارس 2002 ويعدها مرجعية جدية لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، ويدعو جميع الحكومات العربية والإفريقية إلى العمل على كسب التأييد الدولي والإقليمي لهذه المبادرة المتفقة مع قرارات الشرعية الدولية.

حول المسألة العراقية

1 . يؤكد المؤتمر تضامنه الكامل مع العراق ويشدد على ضرورة الحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً وحماية استقلاله وسيادته الوطنية، كما يؤكد رفضه لكل أشكال التدخل الإقليمي والدولي في شؤونه الداخلية. ويؤكد المؤتمر أيضاً مساندته الكاملة واحترامه لسيادة دولة الكويت واستقلالها ووحدة أراضيها، ويعلن رفضه لأي تدخل في شؤونها الداخلية ولأي تهديد لحدودها.

2 . يعرب المؤتمر عن تقديره لقبول العراق عودة المفتشين الدوليين دون شروط ويثمن التعاون التام للسلطات العراقية مع هؤلاء المفتشين والتسهيلات التي تقدمها لهم لأداء مهمتهم تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1441. ويطالب المؤتمر أن يؤدي المفتشون مهماتهم بكل حياد وشفافية.

3 . يعرب عن قناعته بأن الحل الأمثل للمسألة العراقية يجب أن يكون شاملاً ونهائياً، وأن يتم داخل نطاق الأمم المتحدة فحسب، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبعيداً عن الضغوط. ويعلن المؤتمر إدانته ورفضه لأي شكل من الأعمال المنفردة ضد العراق ويشجب التهديدات والتحضيرات العسكرية الرامية إلى شن حرب ضد العراق، ويرى أن مثل هذه الحرب من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الاستقرار في المنطقة برمتها كما يدعو إلى أن يتضمن الحل الرفع النهائي للحصار المفروض على العراق وتأكيد احترام سيادته ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي.

4 . يرحب المؤتمر باستئناف أعمال اللجنة الثلاثية الخاصة ببحث مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم، ويعرب عن الأمل أن تلقى هذه المشكلة حلاً لها في المستقبل القريب.

حول الوضع في أفريقيا

1. يسجل المؤتمر الثمن الفادح للنزاعات في القارة الإفريقية الذي بلغ في عام 1994 حوالي 300 مليار دولار، ويعتبر أن السلام هو شرط للتنمية والاستقرار الاستثمار والنمو. ويرى المؤتمر أن من الضروري أن تدرك الشعوب الإفريقية ضرورة التغلب على النزاعات، وجعل إفريقيا موئلاً للسلام والاستقرار.

2. بعد مناقشته للوضع السياسي في إفريقيا أعرب المؤتمر عن ارتياحه للتطور الإيجابي لبعض القضايا، خاصة تلك المتعلقة بالأوضاع في أنغولا والسودان وسيراليون وبالنزاع بين إثيوبيا وأريتريا. وحث المؤتمر هذه البلدان على متابعة الجهود الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار.

الوضع في منطقة البحيرات الكبرى:

عبر المؤتمر عن ارتياحه للاتفاقية التي وقعت في بريتوريا، بتاريخ 17 كانون الأول / ديسمبر 2002 التي تمخضت عن الحوار ما بين الكونغوليين، ويدعو المؤتمر البرلمانات الأفريقية والعربية والدول المجاورة إلى دعم هذه الاتفاقية بهدف تسوية الأزمة الناشبة في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويأمل المؤتمر أن تحل المصالحة والسلام في بوروندي عن طريق الحوار.

الوضع في كوت ديفوار:

عبر المؤتمر عن قلقه إزاء الوضع في كوت ديفوار الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة في المنطقة الغربية وخارجها. ولذلك يدعو المؤتمر أطراف النزاع إلى البحث عن حل سياسي مبني على احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في 17 تشرين الأول/ أكتوبر واحترام الوحدة الترابية لكوت ديفوار، والعودة إلى الاستقرار والوفاق الوطني. وينوّه بالجهود التي تبذلها الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). ويشجع جميع أطراف النزاع على المشاركة في جميع مبادرات السلام.

حول قيام الاتحاد الإفريقي:

يرحب المؤتمر بقيام الاتحاد الإفريقي ويعد ذلك خطوة بناءة وجادة على طريق تعبئة الطاقات الإفريقية وتوحيد البلدان الإفريقية في مواجهة تحديات العولمة. ويدعو المؤتمر إلى:

1. العمل من أجل تفعيل أجهزة الاتحاد الإفريقي وتمكينها من أداء دورها عل أكمل وجه.
2. الإسراع بتصديق بروتوكول برلمان عموم إفريقيا.

حول مشكلة الديون:

يحيي المؤتمر المبادرات الهادفة إلى تخفيف عبء الديون التي تتحملها الاقتصادات الإفريقية بصورة عامة، واقتصادات بلدان جنوب الصحراء بصورة خاصة، ويدعو الدول الإفريقية إلى اعتماد الحاكمية الرشيدة من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية حتى عام 2015.

حول تعزيز مشاركة النساء:

يدعو المؤتمر إلى إعطاء النساء دوراً مهماً في البرلمانات وفي المشاركة في الشؤون العامة. ويعرب عن الأمل في أن يجري تسهيل وتحقيق هذه الغاية تعزيزاً للقيم المشتركة بين إفريقيا والعالم العربي.

الجفاف في إفريقيا:

يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى زيادة وتعزيز الجهود الرامية إلى التغلب على ظاهرة الجفاف والتصحر، ويؤكد تضامنه مع جميع البلدان الإفريقية التي تعاني من هذه الظاهرة، وتفعيل وتدعيم الأجهزة القائمة في إفريقيا والعالم العربي لمقاومة الجفاف والتصحر.

حول الشراكة الشاملة الإفريقية العربية

المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر:

- مدركاً أن البلدان الإفريقية والعربية تجمعها مصالح مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مدركاً أيضاً أن الظروف الدولية الراهنة تفرض على البلدان الإفريقية والعربية تحديات كبيرة، لا سيما في الميدان الاقتصادي.
- مقتنعاً أن بلورة شراكة إفريقية عربية شاملة تشكل الأساس الضروري للتعاون العربي الإفريقي في مواجهة تحديات العولمة والتطورات الاقتصادية العالمية الجديدة.

يدعو إلى:

1. بلورة شكل من الشراكة الشاملة تبنى على أسس تشابك المصالح وتأمين الأمن والاستقرار والديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان في مفهومها المتكامل والشامل والكوني.

2. تفعيل أجهزة التعاون العربي، الإفريقي والحرص على التئام القمم والاجتماعات الوزارية بصفة دورية ومنتظمة.

3. الدعوة إلى التنسيق المحكم بين الآليتين الإفريقية والعربية المكلفتين بمنع وإدارة وتسوية النزاعات تكون مهمتها بصورة خاصة ترقية التشاور والحوار وتعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ اتفاقات السلام وإعادة البناء للبلدان ضحية النزاعات.

4. التشجيع على إقامة شركات مختلطة عربية إفريقية لاستغلال المواد الطبيعية في إفريقيا والعالم العربي.

5. الإسراع ببعث كونفدرالية إفريقية عربية للمتدخلين الاقتصاديين بهدف رفع نسق التعاون.

6. مساعدة الدول الأقل نمواً لرفع قدراتها البشرية ومقاومة مظاهر الخصاصة والفقر باعتماد آليات تضامنية.

7. إعداد استراتيجية تعاون عربي إفريقي من أجل استثمار أفضل للموارد المالية والبشرية للرفع من إنتاجية المواد الطبيعية بالتصنيع واستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة.

8. وضع برامج مشتركة وخاصة منها إنشاء منطقة تبادل تفاضلي وإنشاء الشراكة الإفريقية العربية للتمويل والاستثمار.

9. العمل على توفير محاضن لمشروعات تثمن المواد المعدنية وتحول المواد الزراعية والتعريف بها على أوسع نطاق لدى المتدخلين الاقتصاديين وايجاد التمويل اللازم والتأطير الفني الضروري بالاعتماد على التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يجب إعطائه دفعاً قوياً في زمن لا مكان فيه للكيانات الصغرى، خاصة وأن إفريقيا تتهيأ لاقتحام مرحلة اندماجية في ظل الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD).

10. توظيف جزء من عائدات البترول لتطوير وتنمية الموارد الفلاحية (الزراعية) في الدول الإفريقية بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

11. تشجيع المؤسسات المالية ورؤوس الأموال العربية على الاستثمار في الفلاحة الإفريقية وإقامة مشروعات توظف فيها الخبرات المتوفرة لدى بعض الدول ذات الكفاءات والقدرات البشرية العالية.

12. حث الدول الإفريقية على سن تشريعات تشجع وتحفز الاستثمار العربي بالقارة.

13. تعميق دراسة الموضوعات المتعلقة بالشراكة في المؤتمرات البرلمانية الإفريقية العربية القادمة.

حول هجرة الأدمغة من البلدان الإفريقية والعربية

المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر:

- منطلقاً من الأهمية الكبيرة التي تشكلها مسألة هجرة الأدمغة على واقع البلدان الإفريقية والعربية، ولا سيما تأثيراتها على عملية التنمية في هذه البلدان، يدعو إلى:

1 . إنشاء مؤسسة إفريقية – عربية مشتركة تعنى بقضايا أصحاب الخبرات المهاجرة وذلك في إطار التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

2 . إجراء مسح شامل للكفاءات الإفريقية والعربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطها وظروف عملها.

3 . صياغة سياسة إفريقية عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة الإفريقية والعربية بحيث تتمكن الدول الإفريقية والعربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلص من فوائضها وتتيح للبلدان الإفريقية والعربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذا الميدان من سد العجز لديها.

4 . وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات.

5 . حث الحكومات الإفريقية والعربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

6 . تنظيم مؤتمرات للمغتربين الأفارقة والعرب وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا (التقنية) أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.

7 . التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان الإفريقية والعربية لتكوين كادرات وكفاءات إفريقية وعربية واجتذاب العقول الإفريقية والعربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها.

حول تعاون الاتحادين في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي

المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر:

- معتبراً أن التعاون بين ممثلي الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي يشكل خطوة ضرورية لتعزيز دور الاتحادين في هذا المنبر الدولي الهام، ووسيلة لتطوير التعاون والتنسيق بين البرلمانيين الأفارقة والعرب يدعو إلى:

1. تبني مواقف موحدة في المؤتمر البرلماني الدولي القادم في تشيلي بخصوص مسألة إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي لا سيما في القضايا الآتية:

عضوية اللجان:

الإصرار على أن تبقى عضوية لجان الدراسة مفتوحة أمام ممثلي جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد ورفض تحديد عضوية اللجان بعدد معين حتى تتاح الفرصة لممثلي جميع البرلمانات الأعضاء المشاركة في أعمال اللجان ومناقشاتها.

البنود الإضافية:

التأكيد على أن تكون الأكثرية المطلوبة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر أو اللجان هي أكثرية الثلثين.

المناقشة العامة:

الإصرار على إبقاء بند المناقشة العامة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم بنداً دائماً في أعمال المؤتمر.

2. تنظيم لقاء بين رئيسي الاتحادين أو من يمثلهما خلال كل مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي.

3. تكليف لجنة المتابعة والأمانتين العامتين للاتحادين بدراسة جدول أعمال كل مؤتمر برلماني دولي ووضع اقتراحات بخصوص القضايا التي ينبغي التعاون والتنسيق حولها بين ممثلي المجموعتين في المؤتمر.

4 . الحرص على التعاون والتنسيق حول قضايا الاهتمام المشترك بين ممثلي المجموعتين في اللجنة التنفيذية للاتحاد، وفي اجتماع النساء البرلمانيات.

5 . مشاركة الأمينين العامين للاتحادين في الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها وفود كل من المجموعتين قبل انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي.

6 . تبادل المذكرات وأوراق العمل والاقتراحات التي يتقدم بها كل اتحاد حول القضايا موضوع النقاش في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.

حول رفع الإجراءات القسرية عن الجماهيرية

ينوه المؤتمر بكل المبادرات التي قامت بها الجماهيرية العربية الليبية لحل قضية لوكربي في استجابتها الطوعية لمتطلبات المجتمع الدولي ويدعو إلى الرفع الفوري والكامل للإجراءات المتخذة ضد الجماهيرية.

حول تفعيل المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي

1. يدعو المؤتمر إلى توسيع صلاحيات رئيس المؤتمر، لا سيما في مجال متابعة تنفيذ القرارات والعمل على تفعيل لجنة المتابعة وإجراء التعديلات المناسبة في أنظمة المؤتمر.

2. يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق التعاون مع الهياكل البرلمانية الإقليمية والسعي إلى إنشاء منتدى برلماني أوروبي، إفريقي، عربي. ويكلف المؤتمر الرئيسين الحالي والسابق للمؤتمر، والأمينين العامين للاتحادين القيام بالاتصالات الضرورية وعرض ذلك على أول اجتماع للجنة المتابعة.

حول مكافحة الإرهاب

يعرب المؤتمر عن قلقه الشديد من انتشار ظاهرة الإرهاب، ويؤكد إدانته لجميع أشكال هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي. ويدعو إلى التمييز بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل الاستقلال، ويدعو الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وتحديد الطرق الكفيلة بالقضاء عليه، ووضع مدونة سلوك دولي تلزم الجميع.

تشكيل لجنة المتابعة الجديدة

وافق المؤتمر على تشكيل لجنة المتابعة الجديدة، وذلك على النحو الآتي:

- من الجانب الإفريقي: أنغولا، الكاميرون، ناميبيا، بوركينا فاسو، السنغال، النيجر (إضافة إلى مالي شعبة رئاسة الاتحاد).

- من الجانب العربي: الأردن، الجزائر، السعودية، فلسطين، مصر، المغرب (إضافة إلى السودان شعبة رئاسة الاتحاد).

حول تحديد مكان وموعد انعقاد
المؤتمر البرلماني الإفريقي، العربي الحادي عشر

وفقاً لنصوص النظام الأساسي للمؤتمر البرلماني الإفريقي، العربي يجب أن ينعقد المؤتمر الحادي عشر القادم في إحدى البلدان العربية. ولذلك يقرر المؤتمر تكليف الأمانتين العامتين للاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي لإجراء الاتصالات مع البرلمانات والمجالس العربية لتحديد مكان وموعد انعقاد المؤتمر القادم وإبلاغ البرلمانات الأعضاء في الاتحادين.

أديس أبابا 10 / 1 / 2003